

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د.محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز

وكيله المحامي الدكتور

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠ في القضية رقم ٢٠١٢/١٢٣٦
المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:

- (١) أخطأت المحكمة عندما جرمت المميز بجناية الضرب المفضي للموت، علماً بأن المميز قام بضرب المغدور كفاً على وجهه والذي كان (المرحوم) بحالة سكر شديد.
- (٢) إن أركان جناية الضرب المفضي للموت غير متوافرة بحق المميز ولم تستظهر المحكمة الأركان بشكل أصولي.

٣) لقد جاء القرار غير معلل تعليلاً سليماً مشوباً بعيب القصور في التعليل وفساد الاستدلال.

٤) لقد جاء القرار مخالفاً للقانون والأصول.

بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم ٢٠١٢/١٢٣٦ لمحكمتنا كون الحكم الصادر بها مميزاً بحكم القانون، عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى، مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه، ملتصقاً بتأييده.

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/٦٨٤ تاريخ ٢٦/٧/٢٠١٢ قد أحالت المتهم:

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن:

جناية القتل بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٣ وفي القضية رقم

٢٠١٢/١٢٣٦، أصدرت حكماً وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

أن المتهم بدوي يعمل بائع ألبسة مستعملة (بالة) بمحل في وسط البلد في عمان. وإن المغدور كان يقوم باستلام بضاعة من المتهم يرسم البيع وتتم المحاسبة بينهما بنهاية اليوم. وإنه بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨ حضر المغدور كعادته إلى محل المتهم وأخذ بضاعة منه وتوجه إلى البسطة التي يعمل عليها. وبحود الساعة الثانية عشرة من ظهر من اليوم ذاته، عاد المغدور إلى محل المتهم، وأعطى المتهم مبلغ أربعين ديناراً، وأعاد له ما تبقى معه من بضاعة، إلا أنها كانت غير مرتبة. فأخذ المتهم يقول له (أنا سلمتك البضاعة مرتبة ومصفوفة وأنت سلمتني إياها مش مرتبة)، وأقدم المتهم على ضرب المغدور أن لطمه بقبضة يده على وجهه لكمة قوية أسقطته أرضاً فارتطم رأسه بالأرض، وقد حضر الشاهد على إثر سماعه صوت الضربة وارتطم المغدور بالأرض، فشاهد المغدور ممدداً على الأرض والدم ينزف من رأسه، فقام بالإمساك بالمتهم وأبعده عنه لمسافة متر تقريباً، إلا أنه لم يتمكن من تثبيت المتهم، الذي أفلت منه، وقام بضرب المغدور بواسطة رجله على رأسه، أثناء أن كان المغدور ممدداً على الأرض وذلك بقصد إيذائه فأحدث كسوراً في عظام الجمجمة لدى المغدور، نتج عنه نزفاً دموياً في أغشية الدماغ. وحيث أسعف المغدور لاحقاً إلى مستشفى البشير، وتم تحويله إلى مستشفى المدينة الطبية، وكانت حالته حرجة. ومكث إلى أن توفي بتاريخ ٢٠١٢/٤/١ متأثراً بإصاباته الناجمة عن أفعال المتهم. حيث علل سبب وفاته بالنزف الدموي في أغشية الدماغ الناتج عن كسور عظام قاعدة الجمجمة الناتجة عن الارتطام بجسم صلب راض. وعليه جرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها ووجدت ما يلي:

إن إقدام المتهم على ضرب المغدور بأن لطمه بقبضة يده على وجهه لكمة قوية أسقطت المغدور أرضاً فارتطم رأسه بالأرض، ومتابعة ضربه المغدور بعد

ذلك بواسطة رجله على رأسه، أثناء أن كان المغدور ممدداً على الأرض، وذلك بقصد إيذائه، ودون أن يقصد قتله قط، إلا أنه أحدث بفعله، كسوراً في عظام قاعدة الجمجمة لدى المغدور، نتج عنه نزفاً دموياً في أغشية الدماغ، ومما أدى بالنتيجة إلى وفاة المغدور. وقد ارتبطت وفاة المغدور بأفعال المتهم برابطة السببية، مما تكون معه أفعال المتهم، إنما تولف أركان وعناصر جنائية الضرب المفضي إلى الموت، وطبقاً للمادة ١/٣٣٠ من قانون العقوبات، وليس كما ذهب النيابة العامة. ومما يقتضي معه وبما للمحكمة من صلاحية بموجب المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية القتل القصد وفقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات، إلى جنائية الضرب المفضي إلى الموت، وطبقاً للمادة ١/٣٣٠ من القانون ذاته، وتجريمه بهذه الجنائية بوصفها المعدل.

وقضت المحكمة بما يلي:

عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية القتل القصد وفقاً للمادة (٣٢٦) من قانون العقوبات، إلى جنائية الضرب المفضي إلى الموت، طبقاً للمادة (١/٣٣٠) من القانون ذاته، وتجريمه بهذه الجنائية بوصفها المعدل، وذلك عملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة، وعملاً بأحكام المادة (١/٣٣٠) من قانون العقوبات، الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والرسوم، محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتضِ المتهم/ المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز.

كما رفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية لمحكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وعن أسباب التمييز المقدم من المتهم:

وبالنسبة للسبب الرابع نجد إن هذا السبب جاء على سبيل الإبهام والإجمال، ولم يبين وجه مخالفة القرار المطعون فيه للقانون والأصول، حتى تتمكن محكمتنا مناقشته والرد عليه، مما يتعين رد هذا السبب.

وبالنسبة للأسباب الأول والثاني والثالث، التي تدور حول الطعن في وزن البينات والنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه.

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها بصفتها محكمة موضوع يتبين ما يلي:

من حيث الواقعة الجرمية:

نجد إن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وتستند إلى بيانات قانونية ثابتة في الدعوى، وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باستعراض تلك البينات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها ضمنها قرارها. وهي التي عولت عليها في تكوين عقيدتها وفقاً لصلاحياتها المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأخصها اعتراف المتهم لدى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى، والشاهد

وشهادة كل من

، وشهادة

وشهادة الطبيب الشرعي الدكتور

كل من

وهي بيانات قانونية ثابتة في الدعوى، ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع تقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية.

من حيث التطبيق القانوني:

نجد إنه ولحصول خلاف بين المتهم والمغдор حول بيع الملابس حيث إن المتهم تاجر ألبسة مستعملة، والمغдор يأخذ الملابس منه لغايات بيعها، وبتاريخ الحادث أعاد المغдор الملابس غير المباعة ومبلغ أربعين ديناراً قيمة الملابس التي تم بيعها، وكون الملابس التي أعادها المغдор غير مرتبة، حصل خلاف بين الطرفين، وقام المتهم بضرب المغдор بيده على وجهه ونتيجة ذلك سقط المغдор على الأرض واصطدم رأس المغдор بالأرض، حيث حضر الشاهد على إثر سماعه صوت الضربة وارتطم المغдор بالأرض وشاهد المغдор ممدداً على الأرض والدم ينزف من رأسه عندها قام بالإمساك بالمتهم وإبعاده عن المغдор، إلا أن الشاهد لم يتمكن من تثبيت المتهم وقد أفلت منه وقام بضرب المغдор بواسطة رجله على رأسه أثناء أن كان المغдор ممدداً على الأرض بقصد إيذائه، نتج عن ذلك كسور في الجمجمة لدى المغдор، وقد أحدثت الضربة نزفاً دموياً في أغشية الدماغ الناتجة عن كسور عظام قاعدة الجمجمة الناتجة عن الارتطم بجسم صلب، حيث تم إسعافه وقد توفي في المستشفى، هذه الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المغдор تشكل بالتطبيق القانوني جناية الضرب المفضي للموت، طبقاً لأحكام المادة ١/٣٣٠ من قانون العقوبات، كما انتهى لذلك القرار المطعون فيه مما يتعين رد هذه الأسباب.

من حيث العقوبة:

فإن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم تقع ضمن الحد القانوني للفعل الذي أدين وجرم به.

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون، فإن في ردنا على أسباب التمييز يعتبر رداً على ذلك، فنحيل إليه تحاشياً للتكرار.

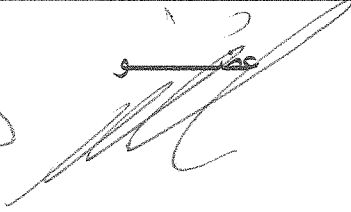
لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه.

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٣/٣/٢٠١٤م.

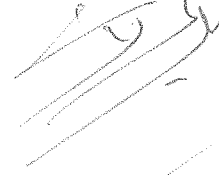
القاضي المترئس



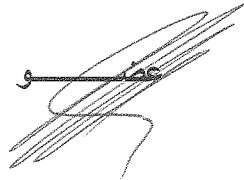
عضو



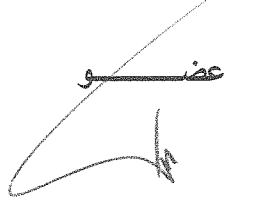
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق/ع م



lawpedia.jo